

النور حمد*

الانتخابات السودانية

بين التحوّل الديمقراطي وتكريس سلطة الفرد

تناقش هذه الورقة نتائج الانتخابات الرئاسية والبرلمانية الأخيرة التي جرت في السودان، في منتصف نيسان/أبريل ٢٠١٥. تستعرض الورقة التحولات التي حدثت في الدورة الرئاسية الأخيرة للرئيس البشير (٢٠١٠-٢٠١٥) التي شهدت بدايتها انفصال الجنوب وفقدان السودان ثلثي نصيبه من عائدات النفط، ودخوله في أزمة اقتصادية طاحنة، إضافة إلى اشتعال الحرب في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق، مع استمرار الاضطرابات في ولايات دارفور. كما تستعرض الورقة تشظي كيان الإسلاميين في السودان، وتراجع دور الحركة الإسلامية في العملية السياسية، وإقصاء الرئيس البشير قيادات الإسلاميين الذين سبق أن انشقوا عن الشيخ حسن الترابي، وصعود العسكريين وجهاز الأمن إلى مركز السلطة، وسيطرتهم على قيادة الحركة الإسلامية نفسها. تعرض الورقة أيضًا دلالات المقاطعة الواسعة للانتخابات، وفقدان الثقة بالمفوضية القومية للانتخابات، ومغزى ازدياد عدد المرشحين المستقلين. كما تتطرق الورقة للابتعاد السوداني عن إيران، ومحاولة العودة إلى الصف العربي بوصفها ورقة أخيرة في محاولة شراء سنوات إضافية لنظام الحكم.

* باحث في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

السودانيون من قبل. وليس لغالبيتهم أيّ إسهام معروف في الحياة السياسية أو الفكرية أو الثقافية في السودان. والشخصية الوحيدة المعروفة للجمهور، على نطاق واسع، ضمن هؤلاء الخمسة عشر مرشحًا، هي فاطمة عبد المحمود التي كانت وزيرة في فترة حكم الرئيس الأسبق جعفر نميري. يليها في الشهرة، محمد عوض البارودي، الذي عمل وزيراً للإعلام في حكومة ولاية الخرطوم لفترة قصيرة. وبالفعل، دلّلت النتيجة النهائية لهذه الانتخابات لمقعد الرئاسة ولمقاعد البرلمان، على افتقارها الشديد إلى المنافسة^(٣)؛ ففي حين حصل الرئيس عمر البشير على أكثر من خمسة ملايين صوت، حصل المرشح الذي أتى بعده مباشرةً، من حيث عدد الأصوات على ٧٠,٧٧٩ صوتًا فقط؛ بنسبة لم تتعدّ ١,٤٣ في المئة من أصوات الناخبين، مقارنةً بالرئيس البشير الذي حصل على ٩٤,٥ في المئة. فالمرشحون الخمسة عشر المنافسون للرئيس البشير لم يحصلوا جميعهم سوى على ٥ في المئة من جملة الأصوات.

أما على مستوى عضوية البرلمان الجديد (المجلس الوطني)، فقد فاز حزب المؤتمر الوطني الحاكم بأغلبية المقاعد البالغ عددها ٤٢٦ مقعدًا؛ إذ حصل على ما مجموعه ٣٢٣ مقعدًا. وأتى بعد حزب المؤتمر الوطني الحاكم مباشرةً، من حيث عدد المقاعد، الحزب الاتحادي الديمقراطي (الأصل)^(٤) الذي يقوده محمد عثمان الميرغني؛ إذ حصل على خمسة وعشرين مقعدًا. والحزب الاتحادي الديمقراطي (الأصل)، هو الحزب التقليدي الكبير الوحيد الذي لم يقاطع الانتخابات. وجاء المستقلون في المرتبة الثالثة من حيث عدد المقاعد؛ إذ حصلوا على تسعة عشر مقعدًا. أما الحزب الاتحادي الديمقراطي، بقيادة جلال يوسف الدقير المنشق عن الحزب الاتحادي الديمقراطي الأصل، فقد حصل على خمسة عشر مقعدًا.

تحوّل فرع الحزب الاتحادي الديمقراطي الذي يقوده جلال يوسف الدقير، إلى حزب حليفٍ للمؤتمر الوطني. حتى إنّه ليصعب على الراصد أن يجد في كلّ ما يأتي ويدع هذا الحزب، مسافةً تفصل بينه

في ظهيرة يوم الإثنين ٢٧ نيسان / أبريل ٢٠١٥، أعلنت اللجنة القومية للانتخابات في السودان فوز الرئيس الحالي لجمهورية السودان، عمر حسن أحمد البشير، بدورةٍ رئاسيةٍ جديدةٍ مدتها خمس سنوات. وبإكمال هذه الدورة الجديدة التي تنتهي في عام ٢٠٢٠، سوف تبلغ سنوات الرئيس السوداني عمر البشير، في كرسي الحكم في السودان، ما يزيد على الثلاثين عامًا.

”

حصل الرئيس البشير، وفقًا لما أعلنته المفوضية القومية للانتخابات، على نسبة أصوات بلغت ٩٤,٥ في المئة من جملة من قاموا بالاقتراع

“

حصل الرئيس البشير، وفقًا لما أعلنته المفوضية القومية للانتخابات، على نسبة أصوات بلغت ٩٤,٥ في المئة من جملة من قاموا بالاقتراع. وقد بلغ عدد الذين أدلوا بأصواتهم في هذه الانتخابات ٦,٠٩١,٤١٢ ناخبًا. وبلغ عدد من كانت أصواتهم صحيحة ٥,٥٨٤,٨٦٣. ولم تذكر اللجنة على موقعها الإلكتروني العدد الكلي للناخبين الذين سجّلوا لهذه الانتخابات، وإثبات قامت بنسبة الذين أدلوا بأصواتهم فقط من جملة المسجلين. وهي نسبة بلغت، بحسب ما أعلنته اللجنة، ٤٦,٤ في المئة^(١). ولقد جرت انتقادات كثيرة للمفوضية القومية للانتخابات، بسبب اعتمادها على تسجيلات عام ٢٠١٠ من غير تنقيح. وهي تسجيلات ورد فيها أنّ عدد من سجّلوا بلغ ثلاثة عشر مليون شخص. ومعلوم أنّ سجلات انتخابات عام ٢٠١٠ ضمت أعداد المواطنين الجنوبيين الذين كانوا في الشمال، قبل الانفصال. وهي أعداد كبيرة. ولمّا كانت الانتقادات للمفوضية بخصوص التسجيل دامغة، لم يجد كبار أعضاء الحزب الحاكم مناصًا من المشاركة فيها^(٢).

نافس خمسة عشر مرشحًا آخر الرئيس البشير على مقعد الرئاسة. وقد أجمعت كلّ استطلاعات الرأي العام التي أجرتها وسائل الإعلام على أنّهم، في غالبيتهم العظمى، أشخاص مغمورون، لم يسمع بهم

١ موقع المفوضية القومية للانتخابات في السودان، ٢٧/٤/٢٠١٥، شوهد في ٢٩/٤/٢٠١٥، على الرابط: <http://goo.gl/ceKoWs>.

٢ "السجل الانتخابي يعيد التشكيك في انتخابات السودان"، الجزيرة نت، ٢٤/٤/٢٠١٥، شوهد في ٥/٥/٢٠١٥، على الرابط: <http://goo.gl/jkzJXE>

٣ راجع تقرير: علوية مختار، "السودان: أسبوع ثالث من الحملات الانتخابية بلا منافسة"، العربي الجديد، ٢٠١٥/٣/١٣، حيث كتبت: "تدخل الحملات الانتخابية الرئاسية والتشريعية في السودان أسبوعها الثالث، في غياب أي منافسة تُذكر للحزب الحاكم. وغابت عن شوارع العاصمة الخرطوم، الملصقات التي تحمل صور المرشحين، كما خُفّت الندوات والخطابات، عكس ما جرى في انتخابات العام ٢٠١٠ التي شاركت فيها جميع الأحزاب، بما فيها المعارضة التي انسحبت قبل بدء عملية الاقتراع، لتشكيكها بنزاهة العملية الانتخابية"؛ راجع أيضًا: "منافسة صورية للبشير"، سي إن إن العربية، ٢٠١٥/٤/١٣، شوهد في ٢٦/٤/٢٠١٥، على الرابط: <http://arabic.cnn.com/middleeast/2015/04/13/sudan-presidential-parliamentary-election>

٤ يميز هذا الحزب نفسه بكلمة (الأصل)، لأنّ الحزب قد حدث فيه انشقاقات، واختار المنشقون أن يحملوا الاسم نفسه.

مسؤولون في الحزب الحاكم، إن عملية الاقتراع تشهد "إقبالاً كبيراً"؛ إذ قال: "الواقع يؤكد أن نسبة الاقتراع لم تتعدَّ الـ ١٥٪، وهذا على الأقل ما شاهدته في الخرطوم"^(٧). وأيد هذا التقدير ما أورده صحيفه الجريدة السودانية من تصريحات أدلى بها بعض مسؤولي مراكز الاقتراع في الخرطوم^(٨). وعموماً كانت نسبة الاقتراع في الخرطوم هي الأقل بالنسبة إلى بقية ولايات السودان.

وفي حين تنسب قوى المعارضة ضعف الإقبال على التصويت إلى حملة "ارحل" التي جرى تدشينها على المواقع الإلكترونية، قبل الانتخابات بشهور، وانتشرت عبر وسائل التواصل الاجتماعي. ترى وسائل الإعلام وكل استطلاعات الرأي التي أجرتها أكبر القنوات الفضائية العالمية والإقليمية، أن ضعف الإقبال لم يكن بسبب دعوة قوى المعارضة للمقاطعة؛ إذ نَسَبته إلى الفتور وسط الجمهور وإحساسه أن نتيجة الانتخابات بالصورة التي ستجري بها، مسألة محسومة سلفاً. يضاف إلى ذلك حالة الانسداد في الأفق السياسي، وتنامي زهد الجمهور في كل من الحكومة والمعارضة.

وبين حزب المؤتمر الوطني؛ فعلاقته بالمؤتمر الوطني علاقة محاصصة محدودة متفق عليها وفقاً للعبة استمرت لسنوات. أحرز هذا الحزب في الانتخابات الأخيرة، مقاعد أقل من غريمه (الاتحادي الأصل)، ما دفع بزعيمة جلال يوسف الدقير إلى اتهام حزب المؤتمر الوطني الحاكم بـ "خيانة العهود"، مضيفاً أن الحزب ربما يمتنع عن المشاركة في الحكومة المقبلة، و"التحوّل إلى حزب معارض شريف"^(٩). وعبارة "خيانة العهود" التي أفلتت من لسان جلال الدقير، تدلّ على اتفاق المحاصصة؛ بمعنى أن يسمح له الحزب الحاكم والحكومة بإحراز عدد محدّد من المقاعد. ويلقي هذا، بطبيعة الحال، بظلال كثيفة على صدقية الانتخابات؛ فالعبرة تشير من طرفٍ خفيٍّ إلى أن الانتخابات ليست حرة تماماً، ولا تقوم على منافسة شريفة حقيقية. وتدلّ أيضاً على أن الحزب الحاكم يتحكّم في نتائجها مسبقاً، فيمنح الأحزاب أوزاناً، وفقاً لاتفاقات وعهودٍ مسبقة.

المقاطعة وضعف المشاركة

قاطع هذه الانتخابات حزب الأمة، بقيادة السيد الصادق المهدي، وحزب المؤتمر الشعبي، بقيادة الشيخ حسن الترابي، إضافةً إلى الحزب الشيوعي السوداني. وقاطعتها أيضاً الحركة الشعبية قطاع الشمال التي تقاوتل في جنوب كردفان، وجنوب النيل الأزرق، إضافةً إلى الحركات المسلحة التي تقاوتل في ولايات دارفور، فضلاً عن أحزاب أخرى أقل حجماً، تدخل ضمن ما يسمّى بقوى الإجماع الوطني. ويرى كثير من المراقبين، ومنهم شهود مَمَّن عملوا في مراكز الانتخابات، أن نسبة المشاركة التي أعلنتها المفوضية القومية للانتخابات ليست صحيحة؛ فالمشاركة في حقيقتها أقل من ذلك. وفي تصريحات للصحفيين، قال الرئيس النيجيري الأسبق أولوسيغون أوباسانجو الذي شهد الانتخابات، بوصفه رئيساً لبعثة الاتحاد الأفريقي المكلفة بمراقبتها، إن ثلث الناخبين المسجلين فقط أدلوا بأصواتهم. وتلك نسبة أقل بكثير مما أعلنته المفوضية القومية للانتخابات التي زعمت أن النسبة ٤٦ في المئة^(١٠). وقد أوردت صحيفة التغيير الإلكترونية تصريحاً للدكتور آدم محمد أحمد، عميد كلية العلوم السياسية في جامعة الزعيم الأزهرى، أدلى به لوكالة الأناضول، يقول فيه بخلاف ما زعمه

كان انفصال الجنوب أيضاً، وما ترتّب عليه من نتائج كارثية، نقطة تحوّل في نظرة الجمهور نحو النظام

كان انفصال الجنوب أيضاً، وما ترتّب عليه من نتائج كارثية، نقطة تحوّل في نظرة الجمهور نحو النظام. وعلى الرغم من التطمينات التي أذاعتها الحكومة، بُعيد الانفصال، لتخفّف من صدمته على المواطنين، بتأكيد أنها أحوال السودان الاقتصادية عقب الانفصال، سوف تصبح أفضل ممّا كانت عليه، فالتجربة العملية سرعان ما أوضحت خطأ الحسابات الحكومية؛ بخاصة تعويلها على سدّ الفجوة الناتجة من فقدان ثلثي البترول المنتج في البلاد لفائدة الجنوب، عن طريق فرض رسوم عبور على النفط الجنوبي المتّجه إلى ميناء التصدير في جمهورية السودان. فقد تعرّثت المحادثات في ذلك الصدد. ووصل الأمر إلى حدّ

٧ "خبراء: ضعف التصويت يحرج المؤتمر الوطني ولا جدوى من تمديد أيام الاقتراع"، صحيفة التغيير (سودانية إلكترونية)، ٢٠١٥/٤/١٦، شوهد في ٢٣/٤/٢٠١٥، على الرابط: <http://www.altaghyeer.info/ar/2013/news/7207/>

٨ رؤساء مراكز بالخرطوم يقرون بضعف الإقبال على التصويت، صحيفة الجريدة السودانية، ٢٠١٥/٤/١٦.

٥ "حزب الدقير يتجه لفض الشراكة مع الوطني ويتهمه بخيانة العهود"، صحيفة المجهري السياسي السودانية، ٢٠١٤/٤/٢٩.

٦ عثمان ميرغني، "لماذا احتفل السودانيون"، الشرق الأوسط، ٢٠١٥/٤/٣٠.

ممثلين عن جامعة الدول العربية والاتحاد الأفريقي، سجّلوا حضوراً بوصفهم مراقبين. وراقبت إلى جانبهم سبعٌ وثلاثون منظمة مجتمع مدني محلية. وذكرت المعارضة أنها لا ترى هذه الرقابة رقابة جدية؛ فوجود ممثلين للاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية ليس كافيًا. وذكرت المعارضة أنّ منظمات المجتمع المدني المحلية، منظمات أوجدتها الحكومة، وهي تتبعها، لذلك لا يعتدّ بمراقبتها، بخاصة أنّ جهاز الأمن أغلق في السنة الماضية، عددًا كبيرًا من منظمات المجتمع المدني المستقلة^(٩). وقد ذكر الرئيس النيجيري الأسبق أوباسانجو، في محاضرة ألقاها في معهد السلام الأميركي، عقب إنهائه مهمته بوصفه مندوبًا للاتحاد الأفريقي، لمراقبة الانتخابات السودانية، أنّهم بعثوا في شهر آذار / مارس الماضي بعثة استطلاعية إلى السودان، كان ملخص تقريرها الذي رفعته إلى رئاسة الاتحاد الأفريقي أنّ الأجواء السياسية في السودان غير مواتية لإجراء انتخابات شفافة، ونصح بالتأجيل. غير أنّ الاتحاد الأفريقي قرّر، على الرغم من ذلك، إرسال بعثة مكوّنة من عشرين مراقبًا برئاسة أوباسانجو. وقد جرى إرسال تلك البعثة، قبل خمسة أيام فقط من موعد إجراء الانتخابات. وأضاف أوباسانجو، في محاضراته في معهد السلام الأميركي، أنّه لا يدري شخصيًا، لم جرى إسناد تلك المهمة إليه^(١٠).

المفوضية القومية للانتخابات

ورد في المبادئ والسياسات العامة للمفوضية القومية للانتخابات المثبتة على موقعها الإلكتروني على شبكة الإنترنت، أنّ المفوضية: "جهاز دستوري مستقل، أنشئ وفق المادة ١٤١ من دستور السودان الانتقالي لسنة ٢٠٠٥م ... يتم اختيار أعضاء المفوضية بواسطة رئيس الجمهورية وموافقة المجلس الوطني، وأجل الأعضاء ست سنوات قابلة للتجديد لولاية أخرى". وبطبيعة الحال، لن يفوت على أيّ عقل محايد أن يرى التناقض البيّن بين القول إنّها "جهاز دستوري مستقل"، والقول: "يتم اختيار أعضاء المفوضية بواسطة رئيس الجمهورية؛ فالمفوضية تابعة لرئاسة الجمهورية، وتقول الالفة المثبتة على مبنائها في وسط الخرطوم، يوم جرى إنشاؤها، إنّها تابعة لرئاسة الجمهورية.

٩ أحمد يونس، "الانتخابات السودانية: صراع الشعبية المفقودة"، الشرق الأوسط، ٢٠١٥/٤/١٦.

١٠ محاضرة ألقاها الرئيس النيجيري الأسبق أوباسانجو، رئيس بعثة الاتحاد الأفريقي لمراقبة انتخابات السودان، في معهد السلام الأميركي في واشنطن، في ٢٣/٤/٢٠١٥، عقب إنهائه مهمته في السودان، شوهه في ٢٠١٥/٥/٢، على الرابط:

<https://youtu.be/ROBEL4zDzVzE>.

إغلاق الأنابيب في وجه النفط الجنوبي المتّجه إلى ميناء الشمال؛ ما عاد على البلدين بأضرار اقتصادية جسيمة.

نتج من انفصال الجنوب وفقدان ثلثي عائدات النفط، تراجع حادّ في عائدات العملة الحرة في جمهورية السودان. وتراجع أيضًا سعر الجنيه السوداني؛ فقد أكثر من نصف قيمته أمام الدولار الأميركي، ما أحدث حالة من التضخم والغلاء غير مسبوقه. وارتفعت أسعار السلع الأساسية أيضًا. وتراجعت الخدمات تراجعًا حادًا. ودخلت البلاد في أزمة مالية طاحنة. وقد اضطرت الأزمة الاقتصادية وارتفاع كلفة المعيشة، الحكومة السودانية إلى رفع الدعم عن المحروقات؛ ما أثار سخطًا شعبيًا، وأدّى إلى تظاهرات شعبية كبيرة في عامي ٢٠١٢ و٢٠١٣. وقد كانت تظاهرات أيلول / سبتمبر ٢٠١٣ الأشدّ والأوسع نطاقًا. فواجهتها الحكومة بعنفٍ شديد ذهب ضحيته ما يقارب الثلاث مئة شاب وشابة. يضاف إلى كلّ ذلك استمرار الحرب في ولايات جنوب كردفان والنيل الأزرق ودارفور، وتفاقم حالة الانسداد في الأفق السياسي.

الإشراف الدولي

اتّسمت انتخابات نيسان / أبريل ٢٠١٥، مقارنةً بانتخابات ٢٠١٠، بضعف الإشراف الدولي. وعلى الرغم من أنّ الإشراف الدولي المكثّف على انتخابات ٢٠١٠ وقف وراءه الغرض الغربي في فصل الجنوب، ففصل الجنوب أبان للغربيين من الناحية العملية تعجّلهم؛ فقد انتهى الجنوب بعد فترة قصيرة من الانفصال، إلى حرب أهلية شاملة ودولة فاشلة. ويبدو أنّ المجتمع الدولي أصبح أكثر ميلًا في هذه المرة، إلى أن تصل الحكومة السودانية إلى وفاقٍ وطني مع قوى المعارضة المدنية من الأحزاب، ومع المعارضة المسلّحة، وأن تعطي الحوار الوطني الأولوية، وليس إجراء الانتخابات. غير أنّ الحكومة تعلّلت بأنّ إجراء الانتخابات في موعدها، استحقاق دستوري لا يحتمل التأجيل. وقد أثار هذا التعلّل انتقادات واسعة من جانب الأحزاب والكتّاب والمعلّقين السياسيين الذين قالوا إنّ الحكومة تتعامل مع الاستحقاقات الدستورية بانقائية عجيبة؛ فهي تكتم أنفاس الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني، وتقوم بمضايقة الصحف والصحفيين بصورة يومية، وتقول في الوقت نفسه إنّ الانتخابات استحقاق دستوري لا يقبل التأجيل.

لقد عبّرت دول الاتحاد الأوروبي وكندا وأميركا، عن رفضها المسبق نتيجة هذه الانتخابات. ورفضت أيضًا تمويلها ومراقبتها. غير أنّ

إضافي^(١٣). أما التمديد لمدة يومين في ولاية الجزيرة، فقد برزته المفوضية بـ "أخطاء إدارية" حدثت وأدّت إلى تأخير البدء في الاقتراع في تلك الولاية. وقد أثارت تلك التمديدات تساؤلات كثيرة كانت في جملتها تساؤلات مبررة. وقد علّق آدم محمد أحمد عميد العلوم السياسية في جامعة الزعيم الأزهري، لوكالة الأناضول للأنباء التي سبق أن اقتبست جزءاً ممّا أدلى به، بقوله: إنّ التدنيّ الشديد في الإقبال على الاقتراع أخرج الحزب الحاكم (المؤتمر الوطني)؛ وذلك هو السبب الرئيس في التمديد^(١٤). وتساءل أيضاً الكاتب والمحلل السياسي عبد الوهاب الأفندي، عن قانونية مثل ذلك التمديد؛ فالتمديد الذي يجري بعد أن يبدأ الاقتراع يلقي بظلالٍ من الشك على صدقية العملية وجدّيتها. وقد لاحظ الأفندي أيضاً، إخفاقات المفوضية، وإظهارها التحيز؛ وذلك حين لم تطبّق قرارها بإيقاف الدعاية الانتخابية قبل يومين من الاقتراع على التلفزيون الحكومي. فعلى الرغم من إعلانها، بقي التلفزيون الحكومي يبيّن دعوات متكررة وأغاني تحضّ الناس على التصويت. وكان يبيّن أيضاً تغطيات مكثّفة تتغنى بنزاهة الانتخابات والإقبال المزعوم عليها. وبما أنّ المعارضة دعت إلى مقاطعة الانتخابات، فإنّ الدعاية للمشاركة في الانتخابات، من الناحية العملية، دعاية للحزب الحاكم وحلفائه. وكان ينبغي أن يسري عليها الحظر. ولاحظ الأفندي أنّ الأجهزة الإعلامية الرسمية المملوكة للشعب والممولة من المال العام، لم تسمح لدعاة المقاطعة، ولا بدقيقة واحدة من وقت التغطية؛ لا قبل الصمت الانتخابي، ولا بعده^(١٥).

لم يكن مختار الأصم الذي أُسندت إليه رئاسة المفوضية شخصاً مناسباً؛ فهو شخصية مثيرة للجدل. وهو ممّن عملوا مع الرئيس الأسبق جعفر نميري في وظيفة وزير دولة للحكم المحلي، وقد عرف في تلك الفترة بتنظيمه للنظام الشمولي. كان مختار الأصم عضواً في المفوضية السابقة التي أشرفت على انتخابات ٢٠١٠. وقد ثارت حوله، حينها، اتهامات بالفساد المالي؛ فقد فاز مركز تدريب تابع له بعقد للتدريب طرحته المفوضية القومية للانتخابات التي هو عضو فيها. وقد ثار جدل حول هذا الأمر على صفحات الصحف. ودافع الأصم عن حصول مركزه

١٣ راجع، على سبيل المثال: "تمديد الاقتراع في انتخابات السودان يوماً إضافياً"، موقع بي بي سي العربية، ٢٠١٥/٤/١٥، شوهد في ٢٠١٥/٤/٢٥، على الرابط:

<http://goo.gl/uOqsm5>.

وراجع: "تمديد الاقتراع للانتخابات العامة في السودان"، سكاى نيوز العربية، ٢٠١٥/٤/١٥، شوهد في ٢٠١٥/٤/٢٤، على الرابط:

<http://goo.gl/IiPivG>

١٤ "خبراء: ضعف التصويت يجرح المؤتمر الوطني"...

١٥ عبد الوهاب الأفندي، "بلاغات حول الانتخابات السودانية"، القدس العربي، ٢٠١٥/٤/١٦.

وما من شك في أنّ مثل هذا الوضع لا يسمح للمفوضية بأيّ استقلالية. وأيّ حديث عن استقلالها، وهي بهذه الصورة، لا قيمة له. ولكن، مادام رئيس الجمهورية يعيّن أفراد الجهاز القضائي ويعزلهم، فأيّ غرابة في أن يعيّن أعضاء مفوضية الانتخابات؟ ولا بدّ من القول هنا إنّ تعيين السلطة التنفيذية أعضاء الهيئة القضائية، لا يعود إلى سياسات حكومة الرئيس البشير وحدها؛ فقد عانت الدساتير السودانية منذ الاستقلال، كتابتها بصورة تفرغ استقلالية القضاء من معناها^(١٦).

ولم تقم المفوضية أيضاً بتنقيح السجل الانتخابي الموروث من انتخابات ٢٠١٠. ومعلوم أنّ ذلك السجل الموروث من انتخابات ٢٠١٠ كان يضمّ أعداداً كبيرة من الجنوبيين الذين كانوا يعيشون في الشمال، قبل انفصال الجنوب. وقد رأى كثيرون أنّ ذلك الإخفاق، سواء كان مقصوداً من أجل إتاحة فرصة للتزوير، أو أنه جرى نتيجة لتقصير غير متعمّد من جانب المفوضية، مثل ثغرة كبيرة تطعن في صدقية نتائج هذه الانتخابات؛ فقد حدثت وفيات، وحدثت تحركات نزوح كثيرة، وعاد جنوبيون بمئات الألوف مرةً أخرى إلى جمهورية السودان، بعد أن اضطرت الأحوال في الجنوب ودخل في حرب أهلية طاحنة^(١٧).

”

كان المعلن أنّ الانتخابات سوف تجري في أرجاء البلاد كافة في وقت واحد، ولمدة ثلاثة أيام. غير أنّ المفوضية القومية للانتخابات قررت، بعد أن بدأ الاقتراع، أن تمّد مدة التصويت ليوم كامل إضافي في كلّ الدوائر

“

كان المعلن أنّ الانتخابات سوف تجري في أرجاء البلاد كافة في وقت واحد، ولمدة ثلاثة أيام. غير أنّ المفوضية القومية للانتخابات قررت، بعد أن بدأ الاقتراع، أن تمّد مدة التصويت ليوم كامل إضافي في كلّ الدوائر، ولمدة يومين إضافيين في ولاية الجزيرة. وقد أجمع الجمهور والمراقبون ووسائل الإعلام على أنّ الضعف الشديد على الإقبال على التصويت، هو الذي حدا بها إلى تمديد الاقتراع في كلّ الدوائر، ليوم

١٦ راجع مقالة: لؤي عبد الغفور تاج الختم، "الدساتير السودانية واستقلال القضاء"، صحيفة الراكونة الإلكترونية، نقلًا عن صحيفة الميدان، ٢٠١٣/٢/٤، شوهد في ٢٠١٥/٤/٣٠، على الرابط:

<http://www.alrakoba.net/news-action-show-id-92836.htm>.

١٧ حسن يحي محمد أحمد، "السجل الانتخابي نقطة ضعف انتخابات ٢٠١٥"، صحيفة اليوم التالي، ٢٠١٥/٤/٢٤.

نائبًا أول للرئيس، وحلّ محلّه الفريق أول ركن بكري حسن صالح. وجرى إبعاد نافع علي نافع الذي يعدّ أحد صقور نظام الإنقاذ، من موقعه بوصفه مساعدًا للرئيس، وحلّ محلّه البروفسور إبراهيم غندور. وحلّ غندور أيضًا محلّ نافع علي نافع، في موقعه الحزبي بوصفه نائبًا لرئيس الحزب للشؤون الحزبية. وجرى أيضًا إبعاد وزير النفط عوض الجاز الذي ظلّ يتنقل من وزارة إلى أخرى، من دون انقطاع منذ عام ١٩٩١. وجرى إعفاء وزير الريّ والسدود، أسامة عبد الله، ووزير المعادن كمال عبد اللطيف. وشمل الإبعاد أيضًا رئيس المجلس الوطني (البرلمان)، أحمد إبراهيم الطاهر الذي ظلّ في منصبه هذا منذ عام ٢٠٠٠.

يلاحظ في ذلك التعديل أنّ العسكريين زحفوا إلى قمة هرم السلطة، كما زحفوا في الوقت نفسه إلى قمة هرم الحركة الإسلامية؛ فقد أصبح البشير رأسًا للحركة الإسلامية، وجرى اختيار الزبير أحمد الحسن أمينًا عامًا للحركة، وأصبح النائب الأول للرئيس، الفريق بكري حسن صالح، نائبًا للأمين العام للحركة الإسلامية. وكانت التكهّنات تشير إلى احتمال أن يتولّى غازي صلاح الدين منصب الأمين العام للحركة الإسلامية. وقد كان شباب الإسلاميين ينتظر أن يجري إسناد قيادة الحركة الإسلامية لغازي صلاح الدين. غير أنّ كثرة انتقاداته للسلطة الحاكمة، وتغريده المتزايد خارج سرب نظام الإنقاذ، أبعده في ما يبدو عن فرصة تولّي ذلك المنصب. وقد جرى لاحقًا فصل غازي صلاح الدين عن المؤتمر الوطني، مع مجموعة من الإسلاميين، بتهمة عدم الانضباط التنظيمي. وكان السبب في فصل غازي ما قام به من إدانة للحكومة، عبر وسائل الإعلام، لسماعها لجهاز الأمن باستخدام القوة المفرطة في قمع التظاهرات السلمية في أيلول / سبتمبر ٢٠١٣، ما أدّى إلى مقتل المئات من الشبان. وعمومًا، بدا جليًا جدًّا، أنّ الرئيس البشير اتّجه بصورة واضحة إلى جمع كلّ من سلطة الحركة الإسلامية وسلطة المؤتمر الوطني والسلطة التنفيذية في يده، وفي يد المقربين إليه من العسكريين ومن جهاز الأمن.

صراع طه ونافع على خلافة البشير

حين جرت إزاحة علي عثمان محمد طه من موقع نائب رئيس الجمهورية، بادر البشير وأعلن أنّ نائبه أثر الاستقالة من تلقاء نفسه ليفسح المجال لجيلٍ جديد. غير أنّ الشواهد تقول بخلاف ذلك؛ فقد ظلّ السودانيون يرقبون مجريات الصراع الكتيّم الدائر بين النائب

على العقد، ودافع عن ذلك الإجراء أيضًا رئيس المفوضية، وقتها، أبيل أليير^(١٦). وبغضّ النظر عن صحة دفاع الأصم، ودفاع رئيس المفوضية، أو عدم صحتهما، عن ذلك الإجراء، فإنّ اختيار الرئيس البشير الأصم رئيسًا للمفوضية، أثار الشكوك حوله منذ الوهلة الأولى؛ فما ثار من شبهاتٍ حول ما جرى من الأصم، حين كان عضوًا في المفوضية السابقة، كان كافيًا جدًّا أن يبيح للرئيس البشير عن شخص آخر. ففي السودان المئات إن لم نقل الآلاف من المؤهّلين الذين يصلحون لهذه الوظيفة، ممّن لم تحم حولهم شبهات. وقد أثار حرص الرئيس البشير على تعيين الأصم رئيسًا للمفوضية، الشكوك حول المفوضية، وحوّل نزاهة الانتخابات منذ البداية.

ولاية رئاسية مضطربة

اتّسمت الولاية الرئاسية للرئيس البشير (٢٠١٠ - ٢٠١٥) التي سبقت انتخابات نيسان / أبريل ٢٠١٥، بالاضطراب وبالتغيرات السريعة. ويمكن القول إنّ أكبر ما واجه الدورة الرئاسية المنقضية محاولة الانقلاب التي أسّمتها الحكومة "المحاولة التخريبية" التي جرى فيها اعتقال الفريق صلاح قوش، رئيس جهاز الأمن، والعميد محمد إبراهيم. وقد أطلق سراح الرجلين لاحقًا، بعد حبس طويل، بلا محاكمة. واتّسمت دورة الرئيس البشير السابقة أيضًا، بابتعاد عددٍ من رموز الحركة الإسلامية، واختفاء أفرادها ذوي التأثير الكبير في مؤسسات الحكم، إضافةً إلى اضمحلال دور الحركة الإسلامية صاحبة الانقلاب الذي أتى بالرئيس البشير إلى دست الحكم في عام ١٩٨٩. وتغيّرت أيضًا الشخصيات التي مثلت واجهات الحزب الحاكم (المؤتمر الوطني). ويمكن أن نلاحظ، وبسهولةٍ شديدة، أنّ الفترة الرئاسية الماضية اتّسمت في جملتها، بتركيز السلطات في يد الرئيس البشير وجهاز الأمن؛ ففي الأسبوع الأول من كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٣، أعلن الرئيس البشير عن تغييرات داخل الحكومة، ودخل حزب المؤتمر الوطني الحاكم. وقد عدّت تلك التغييرات الأوسع من نوعها التي يجريها الرئيس البشير، وسط الشخصيات المركزية في نظام حكمه، منذ وصوله إلى السلطة في حزيران / يونيو ١٩٨٩.

أبعد الرئيس البشير في تلك التعديلات عددًا من الشخصيات التي مثلت لسنوات طويلة جدًّا، مراكز للقوة والنفوذ السياسي والاقتصادي والأمني؛ فقد جرى إعفاء علي عثمان محمد طه من موقعه بوصفه

١٦ راجع دفاع الأصم وخطاب أبيل أليير: "مختار الأصم: أنا بريء من التهم شاهد الوثائق"، صحيفة الراكونية الإلكترونية، ٢٠١٤/٩/١، شوهي في ٢٠١٥/٥/٣، على الرابط: <http://www.alrakoba.net/news-action-show-id-131749.htm>

تطلعاته إلى مقعد الرئاسة واضحة. ولذلك، ما إن أنجز نافع علي نافع مهمته في إقصاء طه، أطاحه البشير مباشرةً عقب ذهاب طه في التعديل الموسع لطاغم الحكم الذي أجراه في كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٣. ولقد استبعد كثيرون، منذ أن جرى الإعلان عن أن البشير لن يترشح لولاية جديدة، أن يكون ذلك الإعلان إعلاناً صادقاً، خاصة أن أمر القبض من جانب المحكمة الجنائية الدولية، لا يزال معلقاً على رأس الرئيس البشير. ولربما كان الإعلان عن عدم النية في الترشح، بالوأن اختبار لمعرفة نوايا نوابه ومساعديه.

يلاحظ أن الرئيس البشير في كل الخطوات التي خطاها، سواء كانت محسوبةً بعناية، أو أن تسلسل الأحداث هو الذي فرضها، أخذ يتخلص من قبضة الإسلاميين، ومن حضورهم وراء المشهد السياسي في السودان، الذي طالما جعله يبدو أمام الجميع أداة في منظومة لا يملك هو خيوطها. فسواء استخدم البشير طه في إطاحة الترابي في نهاية التسعينيات، أو أقتعه طه حينها بإطاحة الترابي، فقد وصل البشير إلى النقطة التي رأى فيها أن طه قد استنفد غرضه، وأضحت إطاحته ضرورة، في مسلسل لعبة البقاء في السلطة التي يبدو أن البشير قد حذقها وأتقنها. ولذلك، حين جاءت اللحظة الحاسمة، قام البشير بإطاحة طه، من دون أدنى تردد.

المحصلة النهائية أن هناك خيطاً ناظماً واحداً، في مسيرة حكم نظام الإنقاذ، منذ بدايته في عام ١٩٨٩، وهو أن الضابط الذي أتى به الإسلاميون في السودان، ليقود انقلابهم على النظام الديمقراطي، ولينزع لهم الحكم نهائياً من الأحزاب التقليدية الطائفية، ثم يترك لهم مقعد القيادة، قد أفضل مخططهم؛ فقد بقي الرئيس البشير في الحكم ربع قرن من الزمان، أصبح قابلاً الآن، بعد فوزه في انتخابات نيسان / أبريل ٢٠١٥، لأن يمتد ثلاثين سنة. فالخلاصة البادية للعيان اليوم، بخاصة عقب الفترة الرئاسية الأخيرة، وفوز البشير في هذه الانتخابات، هي أن الرئيس البشير والعسكر المحيطين به قد جمعوا السلطات في أيديهم، ونصبوا أنفسهم مركزاً للحركة الإسلامية، بدل قياداتها المدنية التاريخية، ولكن، بلا فكرة إسلامية، وبلا مشروع.

الحوار الوطني بالوناً للاختبار

أحسّ البشير أن إطاحته لكل من طه ونافع والوزراء الذين بقوا عقوداً وزراء، قد لقيت رضى من الجمهور. فلقد انتعشت بالفعل آمال الجماهير، في أن البشير ربما يكون في طريقه إلى قفل صفحة الإسلاميين، مرةً وإلى الأبد، وتهيئة البلاد لمعادلة سياسية جديدة،

الأول علي عثمان محمد طه، ومساعد البشير نافع علي نافع القيادي الأجهر صوتاً في الإساءة إلى قوى المعارضة والتقليل المستمر من شأنها. وقد احتدم الصراع بين الرجلين بعد أن ثارت تساؤلات داخل الحزب الحاكم بخصوص مخالفة ترشح الرئيس لفترة رئاسية جديدة للدستور الذي لا يسمح للرئيس بأكثر من فترتين رئاسيتين^(١٧). في ذلك الجو صدرت عن طه تلميحات، بأن الرئيس لن يرشح نفسه لفترة جديدة. وأعلن القيادي في حزب المؤتمر الوطني ربيع عبد العاطي، لوكالة فرانس برس في شباط / فبراير ٢٠١١، أنه يؤكّد، مئة في المئة، أن الرئيس البشير لن يترشح لولاية جديدة^(١٨). وقد أكد عدم الترشح الرئيس البشير نفسه، في تصريح له في حوار أجرته معه صحيفة الشرق القطرية^(١٩). وقد قلّلت المعارضة السودانية حينها، من قيمة ذلك الإعلان، قائلةً إنه قُصد به التخدير وتهذئة السودانيين، لتجنب امتداد الربيع العربي إلى السودان، بخاصة أن كلاً من زين العابدين بن علي في تونس، ومبارك في مصر، قد أُطيح بنظاميهما حينها^(٢٠).

في السنوات التي أعقبت إعلان أن البشير لن يرشح نفسه لولاية جديدة، أخذ كل من طه ونافع يظهران التطع لخلافة البشير على مقعد الرئاسة. غير أن البشير ظل يراقب ما يدور خلف الكواليس عن كثب، وانتظر اللحظة الملائمة، فقام بحسم الصراع بين الرجلين لمصلحته؛ فقد نعى البشير مساعده نافع علي نافع، بعد فترةٍ وجيزة من إعلانه أن طه استقال طواعية من منصبه. وقد استخدم البشير مساعده نافع علي نافع لتحجيم طه، فنجح نافع في تلك المهمة نجاحاً باهراً^(٢١). تمكّن نافع علي نافع، قبيل إطاحته، من جعل وجود طه في مقعد نائب الرئيس أقرب ما يكون إلى الوجود الديكوري. غير أن نافع مثلاً، وهو يعمل بدأب لتحجيم طه، مركز قوةً جديداً، وأضحت

١٧ يقول الأكاديمي الطيب زين العابدين عن ترشح البشير لولاية جديدة: "دستوريا لا يفترض أن يترشح، وذلك حسب دستور ١٩٩٨ ودستور ٢٠٠٥ واللذين نصّاً بأن الرئيس يجب ألا يحكم أكثر من مرتين، علماً بأن هذه الدساتير صاغتها هذه الحكومة. الحركة الإسلامية أيضاً في دستورها أن أهل المناصب العليا عليهم ألا يمكثوا في مناصبهم أكثر من مرتين، المؤتمر الوطني أيضاً في نظامه الأساسي سنّ ألا يمكث العضو في منصبه أكثر من دورتين، ولكن لأن الرئيس عسكري والعسكريون يعدّون أمور الديمقراطية شيئاً من الرفاهية، والتي ليس لها داع. فهم يعطون الأوامر لمن تحتهم، لذا فإنّه جمّع السلطات حتى داخل الحزب. فأصبح نواب الرئيس يأتون بالتعيين. لذلك عيّن علي عثمان ثم فصله، وعيّن نافع ثم فصله، وأتى بالحاج آدم ثم فصله. وبهذه الطريقة لا يكون هناك نواب منتخبون، فالرئيس وحده يستطيع أن يأتي بمعاونيه ويستطيع أن يخلعهم متى ما شاء". راجع صحيفة الصيحة السودانية، ٢٠١٥/١/١.

١٨ "البشير لن يترشح لولاية جديدة"، الدستور الأردنية، ٢٠١١/٢/٢٢.

١٩ صحيفة الشرق القطرية، ١٢ آذار/مارس، ٢٠١١

٢٠ الدستور الأردنية.

٢١ أسماء الحسيني، "صراع الجبابرة في السودان البشير يطيح بمراكز القوى ويحكم سيطرته على القرار"، الأهرام الرقمي، ٢٠١٣/١٢/١٤، شوهد في ٢٠١٥/٥/١، على الرابط:

http://digital.ahram.org/articles.aspx?Serial=1490786&keid=81.

كان أول الداعمين لمبادرة الحوار الوطني، قاطع هذه الانتخابات مع القوى الأخرى المعارضة.

تعثّر الحوار الوطني، وزهد فيه السودانيون بجميع أطيافهم، بخاصة بعد أن أصرت الحكومة على إجراء الانتخابات في موعدها المقرر في نيسان / أبريل ٢٠١٥

خندق المعارضة والمجتمع المدني

في العامين الأخيرين من دورة الرئيس البشير المنتهية، تواترت الانتقادات، وبشدة، لمسلك الحكومة المتناقض، بخاصة بعد ما سُمي "خطاب الوثبة" ودعوة الرئيس البشير للحوار الوطني. فقد ظلّت حكومة البشير، تعلن من جهة عن نيّتها إجراء حوار وطني جامع. ولكنّها في الوقت نفسه تزيد من تشديد قبضتها الأمنية على أنشطة الأحزاب، ودور الصحف، ومنظمات المجتمع المدني، وخنق كلّ متنفس ممكن في المجال العام. ويبدو أنّ الحكومة تريد حواراً وطنياً، بشروطها هي التي لم تُظهر، في أيّ وقتٍ من الأوقات، أنّها تقبل فيها أيّ أخذ وردّ، وهي أن يبقى الجميع "ديكوراً" في مشهدها.

اتّسم العامان اللذان سبقا هذه الانتخابات، بتشديد القبضة الأمنية على الصحف؛ إذ واصل جهاز الأمن نهجه في الرقابة القبلية، فاستمرت عناصره في مصادرة الصحف بعد صدورها، لتتسبّب لها في خسائر مالية. واستمرت في منع المقالات التي لا توّدها من النشر. وأصبح جهاز الأمن يصدر أوامر لصحف بإيقاف صحفيين بعينهم عن العمل، ويهدّد الصحف بالإغلاق إن لم تستجب للتوجيه. وأضحى فتح بلاغات من جهاز الأمن ضد الصحفيين مسلسلًا شبه يومي؛ فلا يمرّ أسبوع أو أسبوعان إلا ويُسْتدعى صحافي أو صحافية إلى جهاز الأمن للتحقيق معه. ولا يمرّ أسبوع أو أسبوعان حتى تورد الصحف مثول صحافي أمام القضاء. ولقد أوردت شبكة الصحفيين السودانيين، أنّه خلال ستة أشهر بالتقريب، أوقف الأمن السوداني ما يزيد عن ستة عشر صحافيًا عن الكتابة أو ممارسة العمل الصحفي^(٢٤). وقد استنكرت شبكة

وخلق وفاق وطني، يمهّد لتحوّل ديمقراطي حقيقي. فبعد شهرين من إجراء تلك التعديلات الكبيرة في طاقم الحكم، خرج البشير على السودانيين، في كانون الثاني / يناير ٢٠١٤ بما سُمي حينها "خطاب الوثبة"، مبشّرًا السودانيين بمبادرة للحوار الوطني. ولكن، بعد أربعة أشهر من خطاب الوثبة والتبشير بحوار وطني جامع، جرى اعتقال الصادق المهدي بعد أن فتحت ضده نيابة أمن الدولة بلاغًا بسبب انتقاده قوات التدخل السريع التابع لجهاز الأمن، بارتكاب انتهاكات كبيرة خلال قتالها في دارفور وكردفان، مشيرًا إلى أنّ معظم عناصرها منفلتون وقبليون. وردّت الأجهزة الأمنية، بأنّ هذه القوات قوات نظامية تابعة لها، وأنّها لا ترتكب انتهاكات^(٢٣).

أطلق سراح المهدي بعد شهر من اعتقاله دون أن يُقدّم إلى محاكمة، بعد أن وُجّهت إليه تهمةٌ تصل عقوبتها إلى الإعدام. وبعد اعتقاله مباشرةً، منعت السلطات الصحف السودانية من تناول قضية اعتقاله^(٢٣). انسحب حزب الأمة من مبادرة الحوار الوطني، بعد أن انخرط فيها بسبب اعتقال زعيمه، وبعد خروجه، غادر الصادق المهدي السودان وانخرط في النشاط المعارض؛ فوقع ما سُمي بإعلان باريس مع الجبهة الثورية المكوّنة من الحركات المسلحة التي تقاتل الحكومة في جنوب كردفان والنيل الأزرق ودارفور. ولا يزال المهدي حتى الآن خارج السودان يتجول بين العواصم العالمية والعربية. وقد رشحت أبناء من داخل السودان الآن تقول باحتمال عودته إلى البلاد قريبًا.

عمومًا، تعثّر الحوار الوطني، وزهد فيه السودانيون بجميع أطيافهم، بخاصة بعد أن أصرت الحكومة على إجراء الانتخابات في موعدها المقرر في نيسان / أبريل ٢٠١٥. وقد اعترض المجتمع المحلي السوداني والمجتمع الدولي على إجراء هذه الانتخابات. وتكرّرت التنبهات للحكومة السودانية بأنّ المناخ السائد في السودان لا يشجّع على إجراء انتخابات؛ فالحرّيات مكبّلة، وأطراف البلاد مشتتة بالصراعات المسلحة. وجرى التنبيه من مختلف القوى والجهات المحلية والدولية إلى أنّ الوفاق الوطني له أولوية على إجراء هذه الانتخابات. بل إنّ حزب المؤتمر الشعبي الذي يقوده حسن الترابي الذي يمثّل زعيمه مركز الثقل التاريخي والفكري للحركة الإسلامية السودانية، والذي

٢٢ "اعتقال الصادق المهدي في السودان"، موقع بي بي سي العربية، ٢٠١٤/٥/١٧، شوهد في ٢٠١٥/٥/٢، على الرابط:

http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2014/05/140517_sudan_mahdi_arrested

٢٣ "إطلاق سراح الزعيم السوداني المعارض الصادق المهدي بعد حبسه شهرًا"، موقع الحرة، ٢٠١٤/٦/١٥، شوهد في ٢٠١٥/٥/٢، على الرابط:

<http://goo.gl/fXefvw>

٢٤ راجع: "التقرير السنوي لصحفيون لحقوق الإنسان (جهر) للعام ٢٠١٤ حول أوضاع حرية الصحافة والتعبير في السودان"، سودارس، ٢٠١٤/٥/٥، شوهد في ٢٠١٥/٤/٢٨، على الرابط: <http://www.sudaress.com/sudantoday/14682>

المئة من جملة عدد النواب، طالباً منهم إجازة هذه التعديلات "دون شوشرة"، على حدّ تعبيره^(٢٦).

منحت تلك التعديلات جهاز الأمن صلاحيات تتجاوز اختصاصاته المنحصرة في جمع المعلومات، وتعدّتها إلى تخويله حقّ الاعتقال والتعذيب والمصادرة، وقمع الاحتجاجات السلمية. وجاء في الانتقادات التي وجهتها قوى المعارضة، أنّ جهاز الأمن أصبح قوة ضاربة، وأضحى يمتلك قوات وعتاداً يضاها ما تملكه القوات المسلحة. وأصبح يتصدى بالعنف لكلّ عمل جماهيري، ويمنع أيّ نشاط حتى لو كان داخل دور الأحزاب. وبالفعل، فقد قام جهاز الأمن بخنق أنشطة الأحزاب؛ فبعد أن منعها في السابق من الحديث في الميادين والساحات العامة، أصبح يفرض أنشطتها داخل دور أحزابها. ويبدو أنّ الرئيس البشير عرف من التجربة، أنّ مناصب ولاية الولايات ذات تأثير قويّ في إنفاذ ما يراه، أو تعويقه. ولذلك حرص على تعديل الدستور، ليمنح نفسه حق تعيين الولاة، بما يخدم هدفه الرئيس في تسيير الأمور، وفقاً لما يحبّ.

الصحفيين السودانيين، في بيان لها، منع بعض الصحفيين والكتّاب من ممارسة عملهم. وعدّت ذلك مخالفة واضحة للقوانين والدستور والأعراف والمواثيق الدولية. وطالبت الشبكة جهاز الأمن، بالاحتكام للقضاء في حالة تضرّره من أيّ مادة تكتب وتُنشر في الصحف، بدل استخدام سلطاته في انتهاك حرية التعبير وتكميم الأفواه. وطالبت أيضاً بإيقاف مسلكه المخالف لوثيقة الحقوق التي تضمّنها الدستور الانتقالي^(٢٥). واستهدف جهاز الأمن أيضاً منظمات المجتمع المدني والمراكز الثقافية بالإغلاق. ونذكر من المراكز والمنظمات التي أغلقت، على سبيل المثال لا الحصر، مركز الدراسات السودانية، ومركز الخاتم عدلان للاستشارة والتنمية، ومركز بيت الفنون، ومركز الأستاذ محمود محمد طه، واتحاد الكتاب السودانيين، ومنظمة أري، ومنظمة سالمة.

التعديلات الدستورية

في خطوةٍ هدفت إلى تكريس السلطات في يد الرئيس البشير، أقرّ البرلمان السوداني، في ٥ كانون الثاني / يناير ٢٠١٥؛ أي قبل ثلاثة أشهر من الانتخابات، تعديلات دستورية تسمح لرئيس الجمهورية بتعيين ولاية الولايات الذين كانوا يأتون عن طريق الانتخابات، وعزلهم. وتحوّل جهاز الأمن والمخابرات، وفقاً لهذه التعديلات، إلى قوة نظامية. وقد كانت سلطاته في الماضي، كما في دستور ٢٠٠٥، مقصورةً على جمع المعلومات وتحليلها. ووصفت كتلة المعارضة التعديلات التي أُجريت بـ "الخطيئة"، وقالت إنّها ستحوّل البلاد إلى "دولة بوليسية". وأجاز البرلمان نهائياً عبر التصويت، هذه التعديلات التي تتضمّن حق رئيس البلاد في تعيين ولاية الولايات (١٨ ولاية)، وعزلهم.

قاطع جلسة التعديلات الدستورية نواب المؤتمر الشعبي الذي يقوده الشيخ حسن الترابي. ومع ذلك، لم يواجه البرلمان أيّ صعوبة في إجازتها؛ فحزب المؤتمر الوطني الحاكم يسيطر على ٩٠ في المئة من مقاعده البالغ عددها ٤٥٠ مقعداً. وأسهمت كلمة ألقاها النائب الأول السابق للرئيس، علي عثمان محمد طه، دفاعاً عن التعديلات، في حشد النواب ورفع حماسهم، لإجازتها دون أيّ مداولات. اكتفى النواب بالتهليل والتكبير، ليجري تمرير التعديلات بالأغلبية الساحقة. وكان الرئيس البشير قد حدّر نواب حزبه الذين يمثّلون أكثر من ٩٥ في

رکز الرئيس البشير كل السلطات في يده. وأطلق يد جهاز الأمن الذي أضحت له صلاحيات لا حدّ لها

بهذه الإجراءات المتتابة التي سبقت الانتخابات الرئاسية والبرلمانية بثلاثة أشهر، ركّز الرئيس البشير كلّ السلطات في يده. وأطلق يد جهاز الأمن الذي أضحت له صلاحيات لا حدّ لها. وبالفعل، أصبح جهاز الأمن قوةً لا ضابط لها، إلا من داخلها. وقد أكّد هذا الاتجاه في ٣٠ نيسان / أبريل ٢٠١٥، عقب إعلان نتائج الانتخابات بثلاثة أيام، رئيس البرلمان الفاتح عز الدين الذي قال، وهو يخاطب احتفالاً لجهاز الأمن في الخرطوم، إنّ البرلمان سوف يسنّ عدداً من القوانين في مقبل الأيام، لدعم جهاز الأمن. وقال: "سنعمل على تعديل الدستور لتحقيق مظلة قانونية لقوات الأمن حتى تمكّنهم من الانطلاق، وهم مرفوعو الرأس، للدفاع عن بلدهم". وأردف قائلاً: "أقول لقوات الأمن لا تلتفتوا إلى كلام المرجفين داخل الصّف، أو خارجه، بأنّ الأمن قد تغوّل على بعض السلطات، وأنّه تمّدّد في بعض الفضاءات... أنا أقول لهم تمّدّدوا كيفما

٢٦ "البرلمان يقر تعديلات دستورية تسمح للرئيس بتعيين الولاة وتحويل الأمن" لقوة نظامية، سودان تريبون، ٢٠١٥/١٤، شوهد في ٢٠١٥/٥/١، على الرابط:

<http://goo.gl/ySvm37>

٢٥ "بيان شبكة الصحفيين السودانيين حول منع بعض الكتاب من ممارسة الكتابة"، سودارس، ٢٠١٣/٣/٢٩، شوهد في ٢٠١٥/٤/٢٩، على الرابط:

<http://www.sudaress.com/sudaneseonline/14917>

جاءت زيارة الرئيس البشير الإمارات، بعد تغيير واضح في الموقف السياسي للسودان من النظام المصري، وتحول النظرة الرسمية السودانية من عدّه انقلاباً عسكرياً، إلى عدّه نظاماً منتخباً. وتحولت الخرطوم من ملاذٍ للهاربين من جماعة الإخوان المسلمين من المطردين من السلطات المصرية، إلى التعاون الأمني والسياسي مع القاهرة. ويبدو أنّ دول الخليج الداعمة لنظام السيسي قد عملت ونجحت في تغيير الموقف السياسي للخرطوم، بخاصة في ما يتعلق بالملف الليبي؛ فقد أكد علي كرتي، وزير الخارجية السوداني، أنّ الملف الليبي لم يُطرح خلال المباحثات التي جرت أثناء زيارة البشير دولة الإمارات. فهو، بحسب قوله، كان واحداً من الملفات التي كانت في حاجة إلى المعالجة قبل الزيارة^(٢٧). وقال إنّ معالجة الملف قبل الزيارة، كانت أحد الأسباب التي ساعدت على إنجازها. ويبدو أنّ إعلان الخرطوم تأييدها لنظام السيسي، ودفعها إلى الحياد تجاه الصراع في ليبيا، قد جاء في مقابل الدعم الاقتصادي وتطبيع العلاقات بين الخرطوم والرياض والكويت وأبو ظبي.

خاتمة

أجمع المحللون السياسيون ووسائل الإعلام على أنّ الانتخابات السودانية الأخيرة لم تكن أكثر من تحصيل حاصل، فالنظام لم يكن في حاجة إليها، لأن القوى السياسية موافقة أصلاً على أن يستمر البشير في الحكم، على أن يواصل في مسار الحوار الوطني الذي يوقف حروب الأطراف، ويخلق حالة من الاستقرار، ومناخاً سياسياً أفضل يسمح بالتعبير والتنظيم والتخطيط للانتخابات حرة لا تشرف عليها الحكومة، ولا تتحكم فيها، وليمثل كلّ ذلك خطوة أولى في طريق التحول الديمقراطي. وقد كانت الدعوة للرئيس البشير من أحزاب المعارضة ومن القوى الدولية أن يؤجل الانتخابات ويسير في وجهة الحوار الوطني، لأنّ الواقع القائم واقع مأزوم، لن تغتبر الانتخابات فيه شيئاً، بل ربما تزيد في تعقيد واحتقانه. كتب محجوب محمد صالح في صحيفة العرب الدولية واصفاً الانتخابات التي جرت مؤخراً في السودان بما نصّه: "درجت أنظمة شمولية في شتى أنحاء العالم على ممارسة مثل هذا التمرين العبيثي في محاولة لإضفاء نوع من الشرعية الصورية على أنظمة لتتوفر لها أدنى مقومات الديمقراطية

شتم، وتمددوا حيثما وجدتم قعوساً أو تراخياً أو ضعفاً، من أيّ جهة... سدّوا الثغرة دون أن تلتفتوا إلى أيّ جهة"^(٢٧).

”

في مفاجأة أدهشت كثيرين، قام الرئيس البشير، في أيلول / سبتمبر ٢٠١٤، بإغلاق المراكز الثقافية الإيرانية في السودان، وطرد موظفيها. وقد فُرت تلك الخطوة منذ البداية على أنها عربون للتقارب مع كل من المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة

”

المناورة الكبرى قبل الانتخابات

في مفاجأة أدهشت كثيرين، قام الرئيس البشير، في أيلول / سبتمبر ٢٠١٤، بإغلاق المراكز الثقافية الإيرانية في السودان، وطرد موظفيها. وقد فُرت تلك الخطوة منذ البداية على أنها عربون للتقارب مع كل من المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة؛ فالسنوات القليلة الماضية شهدت تغلغلاً كبيراً للنفوذ الإيراني في السودان، وأصبحت زيارات البوارج الحربية التابعة للبحرية الإيرانية ميناء بورتسودان على البحر الأحمر، أمراً روتينياً. ولم يبق الناس من مفاجأة إغلاق المراكز الثقافية الإيرانية في السودان، حتى قام الرئيس البشير بزيارة دولة الإمارات العربية المتحدة، في شباط / فبراير ٢٠١٤. وكان أكثر ما أثار الدهشة في زيارته ما ورد في الحوار الصحفي الذي أجرته معه صحيفة الاتحاد الإماراتية، والذي جاء فيه أنّ السودان ليس مع الطابع الدولي لجماعة الإخوان المسلمين، وما يعرف "بالتنظيم الدولي". وذكر البشير أنّ من حق الدول اتّخاذ ما تراه ملائماً لخدمة أمنها واستقرارها، بخاصة بعد تنامي تأثير التنظيم الدولي للإخوان المسلمين، وتدخله في شؤون عدد من الدول العربية، على حدّ وصفه. ونوّه البشير أنّ بلاده تتفهم كلّ الظروف التي دفعت بعض الدول الخليجية إلى إدراج جماعة الإخوان المسلمين ضمن الجماعات الإرهابية المحظورة، مُردفاً أنّه لا يمكن لأيّ دولة أن تقبل تقسيم ولاءات أبنائها بين الداخل والخارج^(٢٨).

٢٧ "رئيس البرلمان السوداني يعد بتعديل الدستور وسن قوانين لتمكين جهاز الأمن، السودان تريبون، ٢٠١٥/٤/٢٣، شوهد في ٢٠١٥/٥/١، على الرابط: <http://goo.gl/fnd7cg>

٢٨ "الرئيس السوداني عمر البشير لـ 'الاتحاد': علاقاتنا مع الإمارات متينة ومتواصلة منذ عهد زايد"، صحيفة الاتحاد الإماراتية (النسخة الإلكترونية)، ٢٠١٥/٢/٢٣، شوهد في ٢٠١٥/٥/٣، على الرابط: <http://www.alittihad.ae/details.php?id=19033&y=2015>

٢٩ "البشير ينهي زيارته لأبوظبي وكرتي يؤكد عدم إجراء الوزراء مباحثات مع نظرائهم الإماراتيين"، السودان تريبون، ٢٠١٥/٢/٢٥، شوهد في ٢٠١٥/٥/٣، على الرابط: http://www.sudantribune.net/spip.php?iframe&page=imprimable&id_article=10414

بدعمٍ من جهاز الأمن وميليشياته التي أصبحت قوة موازية للقوات المسلحة، بل وأقوى منها. ويبدو أنّ البشير ومستشاريه من رجال الأمن قد رأوا أنّ هذا الوضع الذي اختاروه وضعٌ قادر على الصمود، ولكنّه يحتاج إلى سندٍ خارجي قويّ، وهكذا كان الانعطاف مئة وثمانين درجة تجاه كلٍّ من إيران ودول الخليج. وهكذا كان التقارب مع نظام السيسي والإعلان، على الأقل، عن دورٍ محايد في الصراع الليبي.

ما من شكٍّ في أنّ ضعف المعارضة وتشردمها وانعدام وقوفها موقفًا حازمًا تجاه حكم الرئيس البشير، قد قاد البشير والمحيطين به إلى التّعود على ألاّ يأبهوا بها. فأكبر قوى المعارضة، كالصديق المهدي وحزبه، ومحمد عثمان الميرغني وحزبه المتصالح مع النظام، أياسوا الشعب من وجود معارضةٍ مقتدرةٍ يمكن أن يعلّق عليها آمالًا في المستقبل؛ فالمهدي والميرغني زعيما ظلًا في زعامة حزبيهما نحو نصف قرن. وهو أمرٌ يشير في حدّ ذاته، إلى انعدام الديمقراطية داخل أجهزة حزبيهما. وارتبط إسماهما عبر أكثر من خمسة عقود، بمسلسل فشل بناء الدولة عبر فترة ما بعد الاستقلال. أمّا الشيخ حسن الترابي، فقد خفتت معارضته أخيرًا للبشير، وأصبح أكثر ميلًا للتجاوز معه، على الرغم من إصرار البشير الواضح على ألاّ يحاور قوى المعارضة، إلّا بشروطه هو. ويبدو أنّ الترابي أصبح حبيسًا لخشيته المتزايدة من أن يكون انهيار نظام البشير انهيارًا نهائيًا للحركة الإسلامية التي استثمر كلّ عمره في مكتسباتها.

أمّا الحركات الجهادية المسلحة التي تقاتل في دارفور وكردفان والنيل الأزرق، فقد نجحت الآلة الإعلامية لنظام البشير في شيطنتها، وإثارة المخاوف وسط سكان الوسط والشمال النيلي منها. وكلّ تلك الأمور أغرت البشير والقلة المحيطة به الآن، بأن يستمروا في المسلك القديم نفسه. فالشعب، في تقديرهم معزول عن هذه القوى المعارضة. وتقديرهم هذا، في نظري، تقدير صحيح. ولذلك، فلرّمًا قام في خلدتهم، وهذا راجح جدًّا، أنّ الابتعاد عن الإيرانيين، وعن دعم الإسلاميين في ليبيا، والعودة إلى الحوض الخليجي، في جانبه السعودي الإماراتي، سوف يخلق انفراجًا اقتصاديًا في السودان الذي تطحنه الأزمة الاقتصادية والعزلة. وقد بدا هذا التحوّل الجذري في السياسة الخارجية السودانية، جليًّا جدًّا في انخراط النظام السوداني، بحماسة كبيرة جدًّا، في "عاصفة الحزم"، ما أثار دهشة الإيرانيين وغضبهم.

يبدو أنّ البشير ومن حوله قد وصلوا إلى قناعة مفادها أنّ الانفراج الاقتصادي هو المطلوب، لكي يستمرّ نظامهم في السلطة. أما التحوّل الديمقراطي فيحمل في طياته مخاطرَ جمة، لا يستطيعون معها سلوك درب المقامرة. وتقول كلّ المؤشرات، إنهم قد ألقوا بثقلهم في تشديد

والحرية والمساواة في الفرص، وهي لا تعدو أن تكون، في الأمر الواقع، سوى محاولة لتجميل الوجه، وخداع الذات، وخديعة الآخرين لأنها لا تحقق سوى إعادة إنتاج نفس الواقع المأزوم^(٢٠). ولكن يبدو أنّ ليس لدى الرئيس البشير أيّ رغبة في إجراء تحوّل ديمقراطي. فالتحوّل الديمقراطي رّمًا عنى لدى التحليل النهائي، أن يفقد وضعه بوصفه رأس دولة، ما يرفع عنه الحماية بوصفه شخصًا مطلوبًا للعدالة الدولية. ولا يفسّر إصرار الرئيس البشير، على الرغم من عدم الحاجة إليه، سوى أنّه له خطة جديدة لإعادة إنتاج نفسه، وشراء سنوات إضافية في كرسي الحكم، بغض النظر عن أيّ عامل آخر.

”

الانتخابات السودانية الأخيرة لم تكن أكثر من تحصيل حاصل، فالنظام لم يكن في حاجة إليها، لأن القوى السياسية موافقة أصلاً على أن يستمر البشير في الحكم، على أن يواصل في مسار الحوار الوطني

“

كما لاحظنا في العرض السابق، تخلّص الرئيس البشير من الجميع؛ فبدأ بمعاونيه من الإسلاميين الذين أسهموا معه في إبعاد الشيخ حسن الترابي ورافقوه منذ عام ١٩٩٩. وقام بتهميش الإصلاحيين من الإسلاميين، وإقصائهم. ووضع الحركة الإسلامية تحت قبضته، فأصبح هو رئيسها، وأصبح نائبه الأول، الفريق بكري حسن صالح، نائبًا لأمينها العام. أمّا أمينها العام الزبير أحمد الحسن الذي يجلس بينه وبين نائبه الأول، وكلاهما من المؤسسة العسكرية، فلم تُعرف عنه أيّ قدرات فكرية. فهو رجل لا تنظير له، بل ولا كتابات له، من أيّ نوع كان. فقد شغل منصب وزير المالية في السابق، وقد وصل إليه عبر عمله السابق في القطاع المصرفي. ولذلك، حرص البشير على إجراء هذه الانتخابات، على الرغم من اعتراض السودانيين عليها، ما تجلّى عمليًا في ضعف الإقبال على الاقتراع فيها، وعلى الرغم من اعتراض المجتمع الدولي. وقد حرص قبل إجرائها على إغلاق الأبواب واحدًا تلو الآخر أمام أيّ معارضة، وأيّ تعبير عن الرأي، وأيّ منافسة. نصّب البشير نفسه بهذه الانتخابات حاكمًا مفردًا مطلقًا للسودان للسنوات الخمس المقبلة،

٢٠ محجوب محمد صالح، "السودان: انتهت الانتخابات فما الجديد؟"، صحيفة العرب (النسخة الإلكترونية)، ٢٠١٥/٥/١، شوهد في ٢٠١٥/٥/٣، على الرابط:

<http://goo.gl/UldU9v>

دائرة النزاعات المسلحة، وتفاقم حالة التمزق في النسيج الوطني غير المسبوق، وازدياد النزعات الجهوية، تصبح أمور السودان منفحة على فضاء شاسع جدًا، تعمل فيه عوامل كثيرة، شديدة الاختلاف. ولذلك فإن هذه الحسابات التي تعتمد على زاوية نظر أحادية، كما يحسبها نظام البشير وجهاز أمنه المسيطر، تقول كل مجريات الواقع وديناميات الحراك الدولي والإقليمي، إنها حسابات خاطئة. وخلاصة القول فإن كان الهدف من الانتخابات هو ترسيخ الممارسة الديمقراطية وتأكيد مبدأ التداول السلمي للسلطة عن طريق صندوق الاقتراع، فإن انتخابات نيسان/أبريل ٢٠١٥، تقول من خلال كل ملامستها إنها كانت مجرد غطاءً شكلياً، لإجراءات دؤوبة كان هدفها الرئيس هو ترسيخ السلطة المطلقة للحاكم الفرد.

دلّت الانتخابات الأخيرة هذه على أن شعبية الحزب الحاكم قد شهدت عبر الفترة الرئاسية الأخيرة (٢٠١٠-٢٠١٥) تراجعاً كبيراً. فقد أثبتت المقاطعة الواسعة التي جرت بتلقائية، أن شعبية النظام في أحرج حالاتها. كما دلّ تحول بعض مرشحي المؤتمر الوطني إلى مرشحين مستقلين، وبلوغ عدد من فازوا كمستقلين تسعة عشر نائباً، على فقدان الحزب الحاكم أراضيه. أما المعارضة والحركات المسلحة فهي الأخرى في أضعف حالاتها. ولذلك، فإن هذا المشهد المتداعي من جميع أركانه، يقول، بأعلى صوت، إنه لا مناص من إجراء حوار حقيقي شامل يفتح الباب لشراكة كل القوى في العملية السياسية، بعد أن يجري رفع قبضة جهاز الأمن عن الحريات العامة. فكل المؤشرات تقول، إن أي مناورة محتملة يمكن أن تستخدمها الحكومة في إقصاء الآخرين، وإطالة بقائها، قد استنفدت طاقتها.

القبضة الأمنية، وفي محاولة حلّ المشكل الاقتصادي، بالارتقاء في الحزن السعودي والإماراتي، مع إهمال تامّ للمشكل السياسي. ولا يبدو أنّ نظام البشير، في غمرة اندفاعه هذا، مستحضر حالتي الحذر والشكّ اللتين يمكن أن تقابل بهما كل من السعودية والإمارات عودته المندفعة هذه. ولكن، يبدو أنّ نظام الرئيس البشير قد انحصر في الاعتقاد أنّ الانفراج الاقتصادي، وتراجع ضغط المعيشة على الشعب، سوف يسلبان المعارضة كل ذريعة لتحريك الشارع، ما يتيح له فرصة البقاء أطول. وبالفعل، فشلت المعارضة السودانية، عبر مناجزتها نظام البشير، في أن تخلق في الشارع السوداني حراكاً جدياً يهدّد هذا النظام؛ فالإسلاميون عملوا عملاً ممنهجاً على تكسير آليات العمل المعارض في البنية السياسية السودانية، حتى أصبحت البنية التاريخية للعمل المدني السوداني في المعارضة قوقعة فارغة. ولكن، مع كل ذلك، يمكن القول إنّ هذه الوجهة التي يبدو أنّ نظام البشير قد ركن إليها، وجهة خطيرة. فهي تبدو، في هذا المنعطف، أقرب ما تكون إلى لعب الورقة الأخيرة؛ فحدوث انفراج اقتصادي يسكت الشارع، لن يتحقّق بالهبات التي تأتي إلى خزينة الدولة من الدول الخليجية، من حين إلى آخر. وقد ظلت تواجه الاستثمار الخليجي في السودان، على الرغم من أرقامه العالية، دوامة الفساد التي ما فتئت تلتهم مردوده، وتجعله بلا انعكاس يُذكر على أوضاع المواطنين المعيشية. فالسودان ظلّ يتطور في السنوات الأخيرة، وبمعدلات مخيفة، لكي يصبح البلد الأكثر طرداً للمؤهلين وغير المؤهلين من أبنائه وبناته^(٣١).

وختاماً، فإنّ عناصر اللعبة السياسية في السودان، لم تعد رهينة بما تقوم به القوى الإقليمية العربية وحدها. فمع انتشار السلاح، واتّساع

٣١ أورد موقع الجزيرة نت تقريراً يقول: "بلغ عدد من هاجر من السودانيين بصورة شرعية خلال الفترة الأخيرة بحسب إحصاءات جهاز شؤون السودانيين العاملين بالخارج أكثر من أربعة ملايين مواطن، من بينهم عدة آلاف هاجروا إلى إسرائيل، فيما قدر مراقبون عدد من هاجروا بصورة غير شرعية بضعف ما هو معلن من أرقام". راجع: "الهجرة الشبابية خطر يهدد مستقبل السودان"، الجزيرة نت، ٢٠١٤/١٢/١١، شوهد في ٢٠١٥/٥/٣، على الرابط:

<http://goo.gl/JM154E>

أورد موقع بي بي سي العربية أيضاً، تصريحاً لمسؤول حكومي يقول فيه: "تجاوز عدد المتقنين ثقافة عالية ومتخصصة، الذين هاجروا البلاد منذ مطلع عام ٢٠١٤، حوالي ٥٠ ألف معظمهم من الأطباء والمهندسين وأساتذة الجامعات والإعلاميين". راجع: "هل يستطيع السودان وقف هجرة كفاءاته العليا والمتخصصة؟"، بي بي سي العربية، ٢٠١٤/٩/٩، شوهد في ٢٠١٥/٥/٣، على الرابط:

http://www.bbc.co.uk/arabic/interactivity/2014/09/140909_comments_sudan_migration

وأوردت وكالة رويترز في تقرير لها من الخرطوم أنّ أكثر من ٦٠٠٠ من الأطباء السودانيين غادروا السودان إلى المملكة العربية السعودية وحدها بين عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٢، وفقاً لدراسة حكومية لتقييم أسباب الهجرة. وقد غادر ١٠٠٠ طبيب إلى ليبيا منذ إطاحة حكم معمر القذافي في عام ٢٠١١، راجع:

"FEATURE-Tired of economic crisis: Sudanese pack up to try their luck abroad", Reuters, 15/5/2013, viewed 3/5/2015, at:

<http://goo.gl/QM1vy7>